

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم (٦١) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠

**بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تشكيل واشتراطات
عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية**

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية؛
وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تشكيل واشتراطات عضوية لجان الرقابة الشرعية
لإصدارات الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠؛

قرر

(المادة الأولى)

يستبدل بالفقرة الأولى من المادة الثانية وبالبند رقم (١) من الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قرار مجلس إدارة
الهيئة رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تشكيل واشتراطات عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك
المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المشار إليه، النصوص الآتية:

المادة الثانية - الفقرة الأولى:

تُشكل اللجنة المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار من خمسة أعضاء من أبرز علماء الشريعة الإسلامية
ويعض المتخصصين الذين لديهم خبرة واسعة في المجالات القانونية والمالية والمصرفية.

المادة الثالثة - الفقرة الأولى - البند (١):

١- أن يتم قيد أعضاء اللجنة في سجل خاص يعد لهذا الغرض لدى الهيئة للأعضاء الذين يوافق مجلس ٤٦٠٧

إدارة الهيئة على انضمامهم للجنة.



(المادة الثانية)

يُضاف فقرة ثالثة إلى المادة الثالثة من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تشكيل واشتراطات عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المشار إليه، نصها كالآتي:

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون عضو لجنة الرقابة الشرعية المركزية عضواً بأحد لجان الرقابة الشرعية الفرعية للجهات المصدرة للصكوك.

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. محمد عمران



٤٦٠٧٦